

الانتخابات الفلسطينية  
تبتعد رغم اقتراب موعدهاعادل صادق  
كاتب وسياسي  
فلسطيني

خلال هذا الشهر يتّضح ما إذا كانت الأوضاع في السلطة الفلسطينية تتجه فعلاً إلى عملية انتخابية أم أن المحطات التي تتوالى والاحتقانات الداخلية في كل من فتح وحماس، ستذهب بالطرفين إلى التوافق على التأجيل أو على الهروب من الاستحقاق الانتخابي تحت عنوان التريث الذي يتطلب التأجيل؛ وفي حال عدم الوفاء بالمواعيد، سيكون الطرفان، فتح وحماس، أمام مشكلة إقليمية ودولية وسيكون التحاليل أو التنصل أمراً صعباً يفتح إشكالات جديدة في الداخل الفلسطيني وخارجه.

على صعيد تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، لا تزال تتوالى دفعات الشباب العائدين إلى غزة من بين الآلاف من الكوادر المتواجدة في الخارج، لاسيما في مصر. وكان التيار مساء الثلاثاء في دمشق ما يزيد عن مئة من الشباب والشابات، العائدين للمشاركة في ممارسة حقوقهم الدستورية، في حال أجريت الانتخابات. وتحددت مهمة هؤلاء وهي حث المجتمع على ممارسة هذه الحقوق، دون الوقوع في حبال الخديعة. وسيكون التيار، في حال جرت الانتخابات، الطرف الوحيد المستريح الذي يشارك في الانتخابات دون أي مشكلات في صفوفه، بينما فتح التي يقودها رئيس السلطة محمود عباس، لا تزال تواجه احتمالات انشقاق وظهور قوائم متعددة، ولم يكن هناك أي تأثير للتهديدات التي أطلقت وتوعدت "من يخرجون على قائمة الحركة" بالفصل والقتل وغلط الأمور. أما الراضون لسياسات وخيارات عباس فقد أصبحوا يتحدثون بكلام غير ذي معنى، حتى عندما يشاركون في ما يسمى "حوارات استراتيجية"، ويتداولون تعبيرات جوفاء، مثل "لملة الحالة الفتاوية" و"لملة الحالة الفلسطينية". ففي مثل هذا الغناء، لا يقرب أحد من جوهر الموضوع ولا من إشكالات البعثة تقبيل الللملة، وأسباب الأولى وموجبات الثانية. ولعل ما يميّز أحاديث مرحلة الإعلان عن الانتخابات المقترضة، أن نوع الكلام الذي يسم، أصبح نوعاً من الهذيان، فعندما يتحدث جبريل الرجوب عن ذلك الذي يسميه "تحديات في حاجة إلى مواجهة" تراه يتفوه بعبارات غير ذات معنى، كقول إن "المواجهة" يجب أن ترتكز على وحدة الحالة الفلسطينية، أو إن "خيار التوافق مع حماس جاء خياراً استراتيجياً باتجاه الحالة الفلسطينية"، ثم يرفق قائلاً "بدانا حواراً فائئياً، ارتكز على عدة أسس، الأول أن يستمر الحوار ولا يكون بديلاً للحالة الوطنية الفلسطينية". وفي الحقيقة تتوافر العديد من المؤشرات على أن الانتخابات الفلسطينية العامة، لا تزال تواجه الكثير من أسباب الإعاقة المتمثلة في شروط الترشح ومحاولات قيادة السلطة، التحكم في عملية تشكيل القوائم وممارسة الإقصاء، بينما أحد الشروط الحصرية لأن تكون الانتخابات حرة يكمن في ضمان حرية كل راغب في الترشح في ممارسة حقه الدستوري. فالإدارة ليست مخولة بمنع منتهيها من ممارسة هذا الحق في الفضاء العام، ولا يجوز للأحزاب منع منتهيها من خوض المناسبات الانتخابية من خارج قوائمها، وأقرب

في شرط الاستقالة مع الموافقة عليها، تقتض الإدارة الفاشلة حقا ليس لها، وهو انتقاء الموظفين الذين يريدون ممارسة حقوقهم الدستورية من ممارسة حقهم. والذرائع في هذا السياق حزبية وتشبه أحزابها، أولها الحرص على قوة الحزب وتماسكه رغم ترمّله، وهذا ما لا تفعله إسرائيل، لأنها تترك الأحزاب تنزهر برأحمتها، لكنها حريصة على قوة النظام السياسي وقوة الدولة وعلى إنفاذ القانون الضامن لاستمرارها في الاحتلال والعدوان، وفي سياقات النظام الاجتماعي والحمائي في داخلها، وفي التفوق الصناعي والتوسع في المنطقة. شرط الاستقالة والموافقة عليها

تدبير لا يليق إلا بمحمود عباس وتجربته، فإن أخذ مفاعيله ورجت الانتخابات على هواه سيكون راضياً، وإن تسبب في انفجار قبل إجراء الانتخابات سيكون راضياً، لأن الانتخابات النزيهة والحرّة ليست إلا كابوساً بالنسبة إليه. وأغلب الفن أن حماس لن تطبق هذا الشرط على منتهيها، وبالتالي فإن هذا الشرط سيكون حصراً، سيفاً مسلطاً على رقاب الوطنيين من حركة فتح، لاسيما الذين يتطلعون إلى التغيير.

أخطأت لجنة الانتخابات العامة بإقرار هذا الشرط منذرة بأنه صدر بمرسوم بقرار من عباس، وهو قرار بمرسوم غير دستوري بالقياس مع التوجهات العامة للدساتير. فريسي السلطة يريد أن يلعب الانتخابات بقوانينه ومراسيمه، وهنا تكمن المشكلة التي من شأنها أن تجعل الانتخابات التي يقرب موعدها، تبتعد.

نقول هذا الكلام دفاعاً عن حقوق الكادر علماً وأن أقل الأخطاء تضرراً من هذا الشرط، هو تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، وفيه الموظفون الذي قطعت رواتبهم من خارج كل القوانين.

أخطأت لجنة الانتخابات العامة بإقرار هذا الشرط منذرة بأنه صدر بمرسوم بقرار من عباس، وهو قرار بمرسوم غير دستوري بالقياس مع التوجهات العامة للدساتير. فريسي السلطة يريد أن يلعب الانتخابات بقوانينه ومراسيمه، وهنا تكمن المشكلة التي من شأنها أن تجعل الانتخابات التي يقرب موعدها، تبتعد.

نقول هذا الكلام دفاعاً عن حقوق الكادر علماً وأن أقل الأخطاء تضرراً من هذا الشرط، هو تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، وفيه الموظفون الذي قطعت رواتبهم من خارج كل القوانين.

نقول هذا الكلام دفاعاً عن حقوق الكادر علماً وأن أقل الأخطاء تضرراً من هذا الشرط، هو تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، وفيه الموظفون الذي قطعت رواتبهم من خارج كل القوانين.



العرب



## نقاط السيادة العراقية وحروفها

إبراهيم الزبيدي

كاتب عراقي



إن المازق العراقي التاريخي يكمن في أنه واقع بين قوتين كبيرين غير عربيتين كانت كل واحدة منهما إمبراطورية لا تغيب عن حدودها الشمس، ثم ألقها العرب المسلمون، وقبلهم العراقيون أيام سومر و أكد وبابل وأشور وكلدان، وقد استفاقت لديهما الآن أحلام إحياء العظام وهي رميم، الأمر الذي جعل السيادة الوطنية العراقية، في عهد المحاصصة الطائفية العنصرية البائسة، بلا جذران تصد عنها الطامعتين، وبلا قائد حقيقي يقف بوجههما كما وقف أجداده الأوائل الخالدون.

وفي أحدث حديث لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مع الشرق الأوسط قال "إن استخدام الأراضي العراقية لتوجيه رسائل سياسية مسموح فقط عندما يكون من خلال القنوات الدبلوماسية والأساليب السياسية"، أما أن تكون الرسائل صاروخية أو إرهابية فذلك ما لن نسمح به، وليس من حق أي دولة أن توجه رسائل إلى الآخرين على حساب أمن شعبنا واستقراره".

هذا كلام جميل، وقد يكون صادقا فيه، ولكن الواقع المرّ يقول غير ذلك. فقد جاء إلى الرئاسة والدولة تصول فيها ثلاث، إيران وتركيا والولايات المتحدة، بسلاحها وخبراتها وضباط مخابراتها وميليشياتها وشركاتها وسماستها وطائراتها وسمتاتها وأموالها التي تتساقط في جيوب حلفائها العراقيين، وعلى جرائدهم وقضائياتهم وأحزابهم، دون رقيب أو حسيب.

فايران تجاهد من أجل خروج القوات الأميركية من العراق ليخلو لها الجو، ولكن باسم السيادة الوطنية العراقية والمحافظة عليها. وتركيا والولايات المتحدة تحاولان أن تقتطعا من فريسة الولي الفقيه بعضهن، والسياسيون العراقيون المسكون بركة الوطن المختطف لا يرون ولا يسمعون ولا يتكلمون. إلى الحد الذي ينوب عنهم السفير الإيراني في العراق إيج مسجدي، فيرفض التدخل العسكري في العراق، ويطالب القوات التركية بـ"لا تشكل تهديداً أو أن تنتهك الأراضي العراقية".

ويرد عليه السفير التركي لدى العراق فاتح يلدن، بالقول إن "سفير إيران لدى بغداد إيج مسجدي هو آخر شخص يمكن أن يلقن أنقرة درساً في احترام حدود العراق".

يعني أن سفير الحرس الثوري وفيلق القدس، ومربي كتائب حزب الله العراقي وعصائب أهل الحق

وسرايا طليعة الخراساني وكتائب سيد الشهداء وحركة حزب الله النجباء وسرايا السلام، ومنظمة بدر - الجناح العسكري، منزج من التدخل العسكري التركي في العراق، ويرفض انتهاكها للأراضي العراقية، ويشرع لدولته وحدها صلاحية القصف والاصق في مستعمرتها العراقية دون شريك.

وبين هذا وذاك يتراجع رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقي، وعينه بصيرة، ويذه قصيرة جدا، مع الأسف الشديد.

فالوجود الإيراني صار واقعا ثابتا ومسلما به، عراقيا وعربيا وأميركيا، ودوليا أيضا. وهناك قبول فعلي صامت وغير معلن بالعمل الإيراني المنظم من أجل منع أي عودة للأمن والاستقرار إلى العراق، وعدم السماح بقيام حكومة عراقية قوية ديمقراطية محمية، دوليا، قد تحذ من هيمنتها، وقد تفكك أحزابها وميليشياتها، وتوقف سلطتها على ثروات الشعب العراقي، وقد تعيد بناء جيش وطني حقيقي، وقد يُستخدم ضدها من قبل الأجيال العراقية القادمة، أسوة بما فعله صدام حسين.

أما موقفها من التدخلات العسكرية التركية، فهي من ناحية تنسّق وتتعاون مع حكومة اردوغان لمنع قيام دولة مستقلة في شمال العراق، وتتوافق معها على ملاحقة الأكراد الإيرانيين والأترك داخل الأراضي العراقية لمنعهم من إقامة قواعد عسكرية دائمة. ولكنها من ناحية ثانية، تريد العراق كاملا لها وغير منقوص، ولا تسمح لتركيا أو للولايات المتحدة أو لغيرهما بأن تقاسمها الهيمنة السياسية والاقتصادية على الدولة العراقية تحت أي ذريعة، وهو ما يفسر حديث السفير الإيراني عن السيادة الوطنية العراقية باعتبارها جزءاً من سيادة الجمهورية الإيرانية وفي الضميم. ولا ننسى أن الحرب الطويلة التي خاضتها إيران الخميني مع العراق، والتي استمرت ثمان سنوات، مكنتها من تعميق معرفتها بانق تفاصيل الطبيعة البشرية العراقية والمالية، والعسكرية والثقافية والتاريخية، أكثر من أي دولة أخرى، وهو ما جعل أجهزتها الأمنية والاستخباراتية والدينية أقدر من غيرها على التغلغل وضبط الدولة العراقية، والإمسك المحكم بجميع شؤونها وعلاقاتها.



الكاظمي في حاجة ملحة إلى طائرات ودبابات وصواريخ عابرة للقارات وجحافل من الجنود المدربين على حرب الشوارع، ليتمكن من قلب الطاولة على رؤوس أصحابها وليستحق لقب محرر العراق وحامي سيادته الوطنية الشجاع

ومن هنا تأتي صعوبة الاعتداد باحاديث الكاظمي عن السيادة الوطنية، وعن رغبته في استعادة هيبة الدولة، وتقيد حركة الدولة العميقة، ومحاربة الفساد، ومحاسبة المتطاولين على الدولة وعليه شخصيا، والكشف عن قتل المتظاهرين، وإعادة الأمن والاستقرار، ومعالجة العجز المالي الكبير الذي يقرب الدولة من حالة الإفلاس.

وبالمناسبة، فقد اعتبر بعض زملائنا الكتاب والمحليلين المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، مع رئيس الوزراء العراقي في أعقاب الصواريخ الأميركية على المواقع الإيرانية في سوريا، ورقة دعم كبير في معركته (المفترضة) مع الميليشيات.

وهنا ينبغي التذكير بأن الدعم الكبير السياسي والاقتصادي غير المحدود الذي غمره به الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، لم يكن كافيا لاستنهاض همته، ولم يدفعه إلى خوض معركة كسر عظم مع صواريخ المجاهدين التي لم تتوقف عن استهداف المنطقة الخضراء ذاتها.

وبالتالي فإن أي دعم يقدمه له الرئيس الجديد بايدن، إذا لم يكن مرفوقا بالقوة البعثة، لا اليوم ولا غدا، ولا بعد عمر طويل.

المعركة التي يراد لها أن تعيد الدولة العراقية إلى أهلها سالمة وبصحتها كاملة، لا بد لها من قطع دابر الوجود الإيراني الاحتلالي، أولا وقبل أي وجود آخر.

الكاظمي في حاجة ملحة جدا إلى طائرات ودبابات وصواريخ عابرة للقارات، وجحافل من الجنود المدربين على حرب الشوارع ليتمكن من قلب الطاولة على رؤوس أصحابها، وليستحق بعد ذلك لقب محرر العراق وحامي سيادته الوطنية الشجاع.

فعدوه، وعدو الشعب العراقي المدمج بالكواتم والسكاكين والمفخخات والمتفجرات والمدافع والصواريخ والمتنترس داخل الوزارات والمؤسسات والأسواق الشعبية والمدارس والمساجد والحسينيات، لم يخف من كلام ترامب أمس، ولن يخاف اليوم أيضا من كلام خلفه بايدن، فهو يخاف فقط من العصا الغليظة التي تضرب ولا تتكلم.

